المناوءات الأمريكية غير المبررة ضد ارتريا

مكتب الدراسات والتوثيق
الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة
أسمرا،يوليو ٢٠١٢

المناوءات الأمريكية غير المبررة ضد ارتريا

مكتب الدراسات والتوثيق
الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة
أسمرا،يوليو ٢٠١٢

مقدمة

دأبت الولايات المتحدة الإمريكية على إنتهاج سياسة عداء مستترة قاسية تجاه إرتريا . ومع أنه قد أمكن التعرف على التجليات المنعزلة لهذه السياسة غير المبررة ، فإن الأسباب المؤكدة وراء هذه السياسة وسبب إستمرارها طوال الستون عاماً الفائتة ، إضافة الى ديناميكيتها الفعلية ، لا تزال ضبابية وغير مكشوفة بشكل تفصيلى . والهدف من هذا التقرير هو سد الفراغ الحادث فى هذا المجال .

التفاصيل والشواهد التى لا تعد ولا تحصى بشأن المواقف المناوئة للولايات المتحدة الإمريكية وسردها فى هذا التقرير وفق التسلسل الزمنى يبرز حكاية مركزية وهى : أن عداء الولايات المتحدة لإرتريا لا ينبثق من قيم متنافرة أو متضاربة فيما يتعلق بالعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان أو المبادىء الأساسية للقوانين الدولية . الحقيقة بهذا الشأن تكمن فى أن الولايات المتحدة ظلت تؤمن بأن أثيوبيا هى خير من يخدم مصالحها وإستراتيجيتها فى المنطقة ، وذلك بغض النظر عن الحجج الفلسفية والتزيينات السياسية التى يطرحها النظام الحاكم فى أديس أبابا بهذا الشأن , وقد كانت هذه هى الحقيقة خلال فترة حكم الإمبراطور هيلى سلاسى وفترة الحكم الدكتاتورى العسكرى لنظام منغستو ، واليوم أيضاً هى نفسها .

المناوءات الأمريكية غير المبررة
ضد ارتريا

١. البغضاء المترسخة التى تميز الروابط الإمريكية الإرترية لا تنطلق ، كما يلمح البعض ، من الخلافات المؤخرة حول الحرب فى الصومال . إذ إنها سابقة لهذا الحدث الفردى بوقت طويل ، بل فى الحقيقة تبدأ منذ الخمسينيات ، عندما ساومت الولايات المتحدة الإمريكية بحق الشعب الإرترى فى الحصول على الإستقلال فى سبيل تأمين مصالحها الإستراتيجية ، وقد ظلت الإدارات الإمريكية المتعاقبة تدعم دون أى تمييز الوجود الإستعمارى الإثيوبى فى إرتريا . وموقف الولايات المتحدة الإمريكية المسؤولة الرئيسية عن خنق الشعب الإرترى فى الحصول على الإستقلال فى الخمسينات كان يهدف الى تعزيز مصالحها الإسترتيجية تحت ستار متطلبات الحرب الباردة ، وقد قامت فى هذا الإطار بتقديم دعم عسكرى ضخم لنظام الإمبراطور هيلىسلاسى ، بما فى ذلك تدريب قوات محلية على مكافحة حرب العصابات ، ثم دعمها بما لا يقل عن ذلك لنظام منغستو ، رغم التحالف العلنى الذى كان يقيمه هذه النظام مع ألإتحاد السوفيتى ، ثم معارضة الولايات المتحدة حتى اللحظة الإخيرة لكفاح الشعب الإرترى المشروع من أجل الإستقلال ، وكل هذه الحقائق الآنفة الذكر تمثل سجل من الحقائق التاريخية التى لا يمكن نكرانها .

٢. التكلفة البشرية ، وتكلفة الفرصة التى ضاعت على الشعب الإرترى بسبب هذه السياسات كانت جسيمة للغاية ، وما التضحيات الكبيرة التى بلغت ٦٥،٠٠٠ شهيد من خيرة أبنائه وبناته قدمها الشعب الإرترى أجل تحقيق الإستقلال ، إلا دليلاً

قوياً مدى صحة وجسامة هذه التضحيات . مع هذا إختارت الحكومة الإرترية عقب التحرير أن تتبع سياسة التسامح والتناسى لتغلق الفصول السوداء وتبدأ صفحة جديدة من العلاقات المبنية على التعاون والصداقة . وقد قامت الإدارة الإمريكية بتبادل هذه الروح ونشأت علاقات ثنائية كانت جيدة حتى عام ١٩٩٨م .

٣. ومهما يكن ، فإنه حين شنت إثيوبيا الحرب على إرتريا فى ١٤مايو ١٩٩٨م ، وقامت الطائرات الحربية الإثيوبية بمهاجمة العاصمة الإرترية أسمرا فى ٥ يونيو ١٩٩٨م قام الدبلوماسى الإمريكى الذى أصبح لاحقاً مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية بسابقة كسر القواعد الدبلوماسية وخاطب منظمة الوحدة الإفريقية بشكل مباشر فى إجتماع مؤتمر القمة الإفريقية الذى كان منعقداً فى أوغادوغو وعمل على تحريض دول المنظمة لتبنى قرار ضد إرتريا .

٤. وفى يوليو من نفس العام ، توسط الرئيس الإمريكى كلنتون وأصبح ضامناً لوقف مؤقت لتبادل القصف الجوى بالطائرات بين إرتريا وإثيوبيا . كان خيار إرتريا المعلن هو العمل على الوقف الشامل لكافة الأعمال العدائية ، لكن إدارة كلنتون فضلت الترتيبات الجزئية بحجة أن أثيوبيا غير مهيئة لتوقيع إتفاقية هدنة شاملة . إنتهكت إثيوبيا فرصة تحقيق السلام وقامت بشراء طائرات سوخوى -٢٧ روسية بتمويل غربى فى أغلبه ، ثم قامت فى السادس من فبراير ١٩٩٩م بشن حملة عسكرية على إرتريا متذرعة بوقوع أحداث مفبركة مثل " القصف الجوى الإرترى لبلدة عدى قرات " الواقعة فى شمال إثيوبيا . ورغم علم حكومة الولايات المتحدة الدقيق بكل ذلك وتأكدها الجازم مما حدث ومن إنتهاك إثيوبيا

الصارخ لإتفاق الوقف المؤقت للقصف الجوى ، إلا أنها إمتنعت عن إتخاذ أى خطوة ملائمة شافية رغم أنها هى الدولة الضامنة لهذا الإتفاق .

٥. مع ذلك واصلت الولايات المتحدة ، بالإقتران مع الإتحاد الأوروبى ومنظمة الوحدة الإفريقية ، التوسط ل" تسهيل" محادثات السلام .وفى خضم مجرى عملية المحادثات السلحفائية تلك ، طرح "الوسطاء" الإمريكيون فى سبتمبر ١٩٩٩م وثيقة مفصلة نهائية أطلقوا عليها " الترتيبات الفنية ". وطرحت هذه الوثيقة للطرفين على طريقة " خذها كلها أو أتركها كلها " .وقد وافق كلا الطرفين على الوثيقة وتعهدا بأن يلتزما بأحكامها . بعد وقت قصير ، علمت إرتريا أن أثيوبيا لم تقبل الوثيقة بصدق ، وأنها كانت تسعى لكسب الوقت لتشن حرب أخرى . على الفور قام رئيس دولة إرتريا بنقل هذه المعلومة الى حكومة واشنطن التى أبلغت إرتريا أن أثيوبيا ستواجه عواقب وخيمة إن هى نقضت تعهدها . وما حدث هو أن أثيوبيا شنت الجولة الثالثة من حربها على إرتريا فى ١٢ مايو ١٩٩٩م ، وعلى النقيض من ألتزامها قامت الولايات لمتحدة بدعوة مجلس الأمن ليفرض عقوبات عسكريةعلى كلا الطرفين : المعتدى والضحية .

٦. كما قامت الولايات المتحدة بشكل مباشر وعبر وكلاء مناسبين بتقديم الدعم إلى أثيوبيا أثناء هذه الجولة من الحرب . ومع أن حكومة إرتريا لم تكشف بشكل كامل المعلومات ى التى لديها ، فإن أجهزة المخابرات الإمريكية قد تورطت أكثر فى قمة الجولة الثالثة من حرب العدوان الإثيوبى على إرتريا فى مايو ٢٠٠٠م ، من خلال تحريضها على الفتنة

والخيانة ، بما فى ذلك محاولة تسهيل إتصال حلقة صغيرة من كبار المسؤولين الحكوميين(الإرتريين) بإثيوبيا .

٧. ظل الدبلوماسيون الإرتريون محرومين من إمتيازاتهم الدبلوماسية فى الإعفاء الجمركى فى نقض صريح لأحكام إتفاقية فينا ١٩٦١م المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية . ومع هذا لم تقم إرتريا بإتخاذ خطوة مماثلة حيث لا يزال الدبلوماسيون الإمريكيون فى إرتريا يتمتعون بإمتياز هذه الإعفاءات .

٨. فى يونيو ٢٠٠٠م تم حذف إرتريا من قائمة الدول الشرق الإفريقية التى تحصل على تمويل من الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب ، وذلك بعد ثلاثة شهور فقط من ضم إسمها الى هذه القائمة ، مع العمل فى نفس الوقت على إبقاء عضوية إرتريا فى " تحالف المتطوعين " (ضد عراق صدام حسين).

٩. فى إكتوبر ٢٠٠٣م ، وفى إنتهاك صريح للقوانين المحلية لجيبوتى ،قام فريق عسكرى زائر تابع لفرقة المهمات الخاصة التى تتخذ من جيبوتى قاعدة لها بالمساعدة فى ترحيل مواطن إرترى الى خارج جيبوتى على متن طائرة مروحية إمريكية .

١٠. فى عام ٢٠٠٣م ، إتهمت مفوضية الحريات الدينية العالمية الإمريكية فى تقريرها السنوى الجكومة الإرترية ب"إنتهاك الحريات الدينية " . وفى فبراير ٢٠٠٤م صنفت الإدارة الإمريكية إرتريا ك " بلد مبعث قلق خاص " ، وفرضت عليها بموجب ذلك حظراً على مبيعات الأسلحة .

١١. فى ديسمبر ٢٠٠٣م ، أعلن الرئيس بوش إلغاء عضوية إرتريا فى (AGOA) وذلك بعد عامين فقط من ضمها إليها .

١٢. منذ عام ٢٠٠٤م ، ظلت الإدارة الإمريكية ترفض بإستمرار حق وطلب إرتريا بشراء قطعة أرض فى نيويورك لسكن بعثتها الدبلوماسية الدائمة لدى الأمم المتحدة .

١٣. فى ١٣ أبريل ٢٠٠٤م قام مسؤولو وزارة الداخلية الإمريكية بالإغارة على مقر الجالية الإرترية فى واشنطن دى سى وصادروا تحت تهديد السلاح من الممثل الدبلوماسى الإرترىمبالغ من الأموال والوثائق ، وفى نقض واضح لإتفاقية فينا الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية ظلت الإدارة الإمريكية ترفض إعادة ممتلكات السفارة الإرترية رغم الطلبات المتكررة التى تقدمت بها إرتريا .

١٤. فى سبتمبر ٢٠٠٤م تعرض وزير الخارجية الإرترى فى مطار نيويورك إلى تفتيش دقيق الى درجة التجريد من الملابس من قبل رجال الأمن الإمريكيين .

١٥. منذ ٢٠٠٣م دأبت السفارة الإمريكية فى أسمرا على تعمد تأخير أو رفض منح تأشيرات الدخول للعديد من المسؤولين الحكوميين الإرتريين الذين كانوا يعتزمون السفر فى مهمات عمل رسمية الى الولايات المتحدة ، وقد طال هذه الحرمان من منح التأشيرة كبار الوزراء ومسؤولى الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا ، بل حتى أعضاء الفرقة الفنية التى كانت تعتزم السفر لإحياء حفلات للجاليات الإرترية بالولايات المتحدة .

١٦. فى يناير ٢٠٠٦م قامت مساعدة وزير الخارجية الإمريكية جيندای فريزر - وعبر الأراضى الإثيوبية - بزيارة بلدة " بادمى" الإرترية المحتلة من قبل إثيوبيا ، وذلك دون علم أو أذن من الحكومة الإرترية . ولم تكتف مساعدة وزيرة الخارجية الإمريكية بمباركة إحتلال إثيوبيا لبلدة إرترية ذات

سيادة ، وإنما طرحت من هناك إقتراحاً يدعو إلى إجراء إستفتاء حول مستقبل بلدة بادمى المحتلة .

١٧. فى نوفمبر ٢٠٠٦م ، طلب السفير الإمريكى فى أسمرا من وزارة العمل والرعاية الإجتماعية دفع مبلغ ٤,٥ مليون دولار إمريكى مقابل مساعدات غذائية للمحتاجين تبرعت بها منظمتين غير حكوميتين (Mercy Crops and Catholic Relief Service)وهذه المساعدات كانت قد وزعت ضمن برنامج أو سياسة العمل مقابل الغذاء . وبنفس الصورة كانت الإدارة الإمريكية قد طالبت قبل ذلك الحكومة الإرترية بدفع المال مقابل مساعدات غذائية كانت متجهة إلى إثيوبيا وفسدت فى ميناء عصب فى عام ١٩٩٨م عندما أعلن نظام أديس بابا الحرب على إرتريا وقرر مقاطعة ميناء عصب .

١٨. فى نوفمبر ٢٠٠٦م ، فرضت السلطات الإمريكية حظراً على سفر أعضاء السفارة الإرترية وعوائلهم فى واشنطن وأوكلاند . ومنذ ذلك الوقت دأب مسؤولى وزارة الخارجية بإستمرار على رفض طلبات السفر من قبل السفير والدبلوماسيين الإرتريين الآخرين خارج نطاق مسافة ٢٥ كلم عن العاصمة واشنطن .

١٩. مع أن الحكومة الإرترية أصدرت تأشيرة دخول لمسؤول التأشيرات الجديد فى السفارة الإمريكية بأسمرا ، إلا أن السفارة الأمريكية أبلغت وزارة الخارجية فى نوفمبر ٢٠٠٦م ، بأنها قد قررت أن توقف مؤقتاً خدمات منح تأشيرات لغير المهاجرين إعتباراً من ٤ ديسمبر ٢٠٠٦م ،على أن تبدأ من جديد متى ما حصل المسؤول على تأشيرة الدخول إلى إرتريا . وقد تم نشر هذا الإعلان فى نفس اليوم فى موقع السفارة على شبكة الإنترنت ، ومع هذا فإن قرار وقف منح

تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة لا زال سارى المفعول حتى اليوم ، ونتيجة لذلك يضطر الإرتريون الذين يودون زيارة أقاربهم فى الولايات المتحدة الإمريكية للسفر إلى القاهرة أو نيروبى للحصول على هذه التأشيرة التى تكون فى الغالب غير مضمونة .

٢٠. فى يوليو ٢٠٠٦م تم تحذير السفير الإرترى الجديد فى واشنطن بأن فترة عمله ستكون عصيبة ، وذلك خلال محادثة هاتفية مع مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشؤون السياسية .

٢١. فى يناير ٢٠٠٧م قام رجال الأمن فى مطار جون كينيدى بنيويورك بتفتيش غير قانونى لشخص سفير إرتريا لدى الأمم المتحدة . حيث تم عزل السفير الإرترى عن بقية المسافرين وصدرت اليه الأوامر بالعبور عبر جهاز تفتيش خاص . وتم تفتيش العفش الذى كان يحمله فى يديه بشكل دقيق ومتميز دون وضع أى إعتبار لبطاقته الدبلوماسية التى أبرزها لهم . وأبلغ الضابط الأمنى فى المطار السفير الإرترى أن هذا التفتيش الخاص يتم بأوامر من جهات عليا . أكثر من ذلك علم السفير الإرترى لدى وصوله الى أسمرا بأن حقائبه الأخرى قد فتشت فى غيابه ودون إذنه بعد أن تم فتحها عنوة . وأنه قد تم وضع إشعار كتابى بالتفتيش داخل هذه الحقائب للإعتراف بإرتكاب هذا الفعل الذى يعتبر إنتهاكاً صريحاً للمادة ٣٦ من إتفاقية فينا حول العلاقات الدبلوماسية والتى تنص صراحة على ما يلى : " يتم التفتيش بحضور الممثل الدبلوماسى أو من هو مخول بالإنابة عنه " .

٢٢. فى فبراير ٢٠٠٧م أصدرت سفارة الولايات المتحدة فى أسمرا إشعار كتابى رقم ٠٧/٠٤٦ جاء فيه : " ...تود السفارة أن تبلغ حكومة دولة إرتريا أنها قد قد إستمرت تفشل فى

السماح بدخول الجقائب الدبلوماسية التى تحتوى على مواد لازمة لأداء مهام البعثة الدبلوماسية على أكمل وجه ، بما فى ذلك مواد ضرورية لإصدار تأشيرات الدخول ، وقد أثر ذلك على عمل السفارة ، وما لم نتمكن من حل هذه الأمور فإن سفارة الولايات المتحدة ستكون مغلقة أمام الجمهور وستجمد كل عمليات منح التأشيرات إعتباراً من يوم ١٤ فبراير ".

٢٣. فى فبراير ٢٠٠٧م تأخر مكتب تجديد التأشيرات بوزارة الخارجية الإمريكية فى تجديد تأشيرة نائب رئيس البعثة الدبلوماسية الإرترية فى واشنطن بحجة واهية تقول : أنها عملية " مراجعة وتدقيق إدارية " .

٢٤. فى مايو ٢٠٠٧م ،ابلغت سفارة الولايات المتحدة فى أسمرا وزارة الشؤون الخارجية الإرترية بأن برنامج مكافحة مرض الأيدز سيوقف إعتباراً من يوم ٣١ مايو ٢٠٠٧م . ومرة أخرى تم تبرير إيقاف هذا البرنامج ، الذى يعتبر فى الأصل ضئيلاً مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى ، بالعذر الواهى المتعلق بعوائق السماح بحرية الحركة لجولات تفقد أنشطة هذا البرنامج .

٢٥. فى يونيو ٢٠٠٩م ، أصدر الرئيس أوباما أمر تنفيذى رقم ١٣٤٩ يضع إرتريا ضمن قائمة الدول المتورطة فى "تهريب البشر " وفرض عليها بموجب ذلك سلسلة من العقوبات المالية . لكن فى حقيقة الأمر هو أن الإدارات الأمريكية هى التى تحرض على رحيل الناس من إرتريا لأسباب معروفة جيداً لديها . ففى عام ٢٠٠٤م قامت الحكومة الإمريكية بتوظيف خدمات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) لتشجيع كل أفراد مجموعة الكوناما اللغوية فى

إرتريا لتبحث وتحصل على حق اللجوء فى الولايات المتحدة الإمريكية . مرة أخرى أعلن مكتب اللاجئين بوزارة الخارجية الأمريكية فى فبراير ٢٠٠٩م بأنه قرر منح حق اللجوء ل ١٠ آلاف شاب إرترى يهجرون أو يتمكنون من الهروب من برنامج الخدمة الوطنية (هذا التصرف يتعارض مع القوانين الإمريكية نفسها التى تعاقب كل من يتهرب من الخدمة الوطنية ، كما أنها تستخف بإجراءات البنتاغون الروتينية التى يقوم بها لمحاكمة المتهربين من الخدمة فى الجيش الأمريكى فى العراق وافغانستان وغيرها من مناطق الحرب ويسعون للحصول على حق اللجوء فى دول العالم الثالث).
البرقية التالية من السفير الامريكى لدى ارتريا، وتعرب عن نوايا المسؤلين الأمريكيين لإستنزاف العقول الارترية الشابة:
" تخطط السفارة لإعادة بدء إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول (المعلقة تماما عام ٢٠٠٧) والخاصة بمقدمى طلبات الحصول على تأشيرات الطلاب للإرتريين، وإننا نعتزم منح فرصة تلقى الدراسة فى الولايات المتحدة لهؤلاء الذين يعارضون النظام ولأخرين غيرهم. وعليه، تناشد السفارة الجهة "سى أى" بتكوين فئة محدودة تتمتع بإعفاءات إستثنائية من شروط جواز السفر للإرتريين المؤهلين للحصول على تأشيرة الدخول الخاصة بالطلبة... ".. السفير رونالد ك.ماك مولن،الثلاثاء،الخامس من مايو ٢٠٠٩

٢٦. لا زالت إدارة أوباما تواصل إدراج إرتريا سنوياً ضمن قائمة الدول " التى تعتبر مبعث قلق بسب ممارستها لمضايقات دينية " .

١. التدخل غير الشرعى فى عملية ترسيم الحدود

٢٧. عملت الإدارة الإمريكية بشكل غير قانونى على إعاقة ترسيم الحدود وفق القرارات " النهائية والملزمة " التى أصدرتها مفوضية ترسيم الحدود الإرترية الإثيوبية (EEBC) . وحين أعلن رئيس وزراء إثيوبيا فى سبتمبر ٢٠٠٣م رفضه لهذا القرار ، وصفت المفوضية هذا الرفض بأنه " غير قانونى ، وغير مسؤول ، وغير عادل " وطلبت المفوضية من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إيجاد "آلية بديلة " ، وقد تم كل ذلك بالتشاور مع الإدارة الأمريكية ومصادقتها . وما تعيين للويد أكس وورثى ، وقرار الولايات المتحدة الفورى بتعيين الجنرال فل فورد، (من بين أشياء أخرى) إلا شهادة تؤكد تواطوء الولايات المتحدة الإمريكية مع إثيوبيا لتغيير حكم مفوضية ترسيم الحدود الإرترية الإثيوبية .

٢٨. وبالفعل كتب الجنرال فلفورد بشكل غير حكيم الى المستشار القانونى لإرتريا يعلمه بأنه يبحث عن طريقة ليغير بها الحدود بنحو كيلومتر واحد . وفى تصريحها الصحفى بتاريخ مايو ٢٠٠٧م عبرت مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية عن حرصها على ضرورة إستخدام " تقنية الأقمار الصناعية " لمعالجة مسائل " المزارع التى ستنفصل عن آبارها " .ينبغى هنا ملاحظة أنه ليست هناك مساجد أو كنائس ستقسم إلى نصفين . إننا نتحدث عن خط حدودى بطول ١٠٠٠ كيلومتر بدون أى سيناريوهات " كابوسية " . لكن وفوق كل شىء، فإن عملية المقاضاة القانونية كانت شاملة وكاملة وتم إجراوءها خلال فترة عامين ، وتخللها تقديم مذكرات ومذكرات ضخمة مضادة أخرى ، وجلسات إستماع حيث يتم نقاش وجدل يتم

خلالها إستبعاد الكثير من الحجج . ومهما يكن فإن الموقف الرسمى للولايات المتحدة يدعو الى تطبيق الحكم " النهائى والملزم" الصادر عن مفوضية ترسيم الحدود الإرترية الأثيوبية

٢٩. السفير جون بولتون ، السفير السابق للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ذكر فى كتابه " الإستسلام ليس خيار : الدفاع عن أمريكا فى الأمم المتحدة " ما يلى عن موضوع النزاع الحدودى بين إرتريا وأثيوبيا :

" ...بالتأكيد ليس لدى أى تفضيل ، لكن يبدو أن موقف إرتريا موضوعى . فقد إتفقت إثيوبيا على آلية لحل النزاع الحدودى فى عام ٢٠٠٠م لكنها تماطل الآن على تطبيق الصفقة التى أبرمتها فى إنتهاك صريح لإلتزامها ....قلت لهم ، علينا أن نحل المشكلة ولا ندعها معلقة الى الأبد وقد أتفقت فرنسا واليابان ودول عديدة أخرى فى مجلس الأمن مع طرحى ... لكن ولأسباب لا استطيع أن أفهمها قامت فريزر (مساعدة وزير الخارجية للشؤون الإفريقية) بقلب مجرى الأمور وطلبت منى فى وقت مبكر من شهر فبراير بأن أعيد فتح ملف قرار حكم مفوضية ترسيم الحدود الإرترية الأثيوبية الذى إعتبرته خاطئاً وأنه يعطى الجزء الأعظم من منطقة متنازع عليها لإثيوبيا . أصبحت فى حيرة من أمرى : كيف يمكننى أن أشرح ذلك لمجلس الأمن ..."

٣٠. فى موضوع مماثل ، كتب المستر عزوز إنيفار ، الممثل الخاص بالإنابة لمجموعة بعثة مجلس الأمن لإرتريا وأثيوبيا فى تقريره ما يلى : " ... فى يوم ٢٤ يونيو قابلت مساعدة وزيرة الخارجية الإمريكية للشؤون الأفريقية جيندای فريزر فى أديس أبابا . وعبرت لى عن أسفها لعدم مرونة مفوضية

ترسيم الحدود الإرترية الأثيوبية ، وأبلغتنى أنها قد شكلت مسار موازى للتعامل مع هذا الأمر . من وجهة نظرها ، أن الترسيم على النحو الذى ترغب فيه إرتريا غير مجدى . كما قالت لى إن أبقاء الأمور كما هى عليه سيفيد أثيوبيا ، وأن الترسيم لن يتم بدون أجراء حوار . تقرير سفارة الولايات الأمريكية فى برلين بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠٠٩م أيضاً يقول " ... نتفق بأن أثيوبيا تمثل " شريكاً لا مساومة عليه " فى زرع الإستقرار فى المنطقة . والنزاع الحدودى بين إرتريا وأثيوبيا قد ' جمد إلى أجل غير مسمى ' " .

٣١. ظلت الولايات المتحدة الإمريكية حريصة بإستمرار على أن تصدر قرارات مجلس الأمن بصيغة تلقى اللوم بشكل متساو على أرتريا وأثيوبيا . وفى بعض الأحيان كانت الولايات المتحدة تنجح فى تصوير ارتريا كطرف متجنى . لقد رفضت إثيوبيا قبول قرار مفوضية ترسيم الحدود الإرترية الأثيوبية الذى كان ينبغى فرضه بالقوة من قبل مجلس الأمن . ولا تزال أثيوبيا تحتل أراضى خاضعة للسيادة الإرترية فى إنتهاك واضح لإتفاقية الجزائر ، ولميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن التى تبناها فى عام ٢٠٠٢م والتى طالب فيها أثيوبيا بتفكيك المستوطنات التى بنتها فى منطقة بادمى . كل هذه المواضيع " بهتت مع مرور الوقت " . وجىء بالرافعة الأمريكية لتمارس الضغط على مجلس الأمن وتضلله ليأخذ إجراءات ضد إرتريا . فى رسالة بعثت عبر إتصال سلكى سرى لوزيرة الخارجية الأمريكية بتاريخ الأول من مارس ٢٠٠٨م صدرت الأوامر الى بعثة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة بالبحث عن تأييد دول معينة من بين أعضاء مجلس الأمن الدولى ومن الدول المساهمة فى قوات الأمم المتحدة

لإتخاذ قرارات فرض عقوبات ضد إرتريا " لتدخلها فى شؤون قوات (UNMEE) ، وخاصة رفضها مؤخراً لتوفير الوقود لهذه القوات ." وأوضحت الرسالة : " الخيارات الممكنة تشمل : ١)فرض حظر السفر على كبار المسؤولين الحكوميين ، ٢) تجميد ودائع وثروات نفس هؤلاء المسؤولين وغيرهم من الإرتريين ، ٣) فرض قيود تجارية وإستثمارية وغير ذلك من القيود على المتعلقة بالموارد الإرترية بما فى ذلك التعدين والتنقيب. ٤) فرض حظر على إستيراد الأسلحة لإرتريا .

٢. دور الولايات المتحدة الأمريكية فى إشعال الخلاف مع جيبوتى

٣٢. تواطأت الولايات المتحد مع إثيوبيا على دفع جيبوتى لإفتعال نزاع حدودى مع إرتريا وإتهام إرتريا بالقيام ب " عدوان عسكرى " على جارتها الصغيرة " . وللحقيقة كانت العلاقات الإرترية - الجيبوتية فى ذلك الوقت تتحسن بشكل مستمر رغم تدهور الأوضاع فى الصومال فى عام ٢٠٠٦م الى وضع أسوأ . فى برقية مرسلة بتاريخ ١٤ سبتمبر ٢٠٠٦م من السفارة الفرنسية حول الإجتماع الذى عقد مع السفير الأمريكى فى جيبوتى ، المستر إستيوارت سمنغتون والمسؤولين الفرنسيين التاليين : هيلين لو غال ، ورئيس الشعبة ، فرانسوا غوتير ، ومستشار الرئيس شيراك للشؤون الفريقية ، مايكل دو بونى كورس ،ونائبه جاكس تشامبين دو لابريولى ، جاء ما يلى : " ... دأبت جيبوتى على الحفاظ على علاقة متوازنة بين إثيوبيا وإرتريا ...الفرنسيون لاحظوا إمكانية وجود عدم

إستقرار إجتماعى فى جيبوتى ، وهذا يعود جزئياً إلى أن الدخل الذى يجنى من القاعدة (العسكرية الفرنسية فى جبوتى) لا يوزع بالضرورة على نطاق واسع ... الإنتشار الواسع لتناول القات (اوراق نباتية منبهة) يجلب بشكل رئيسى من أثيوبيا ، ويعتبر عامل مهم فى المجتمع الجيبوتى . وبشكل عام للقات تأثير سلبى على العملية السياسية والإقتصادية ، وفى أغلب الأحيان يكون إحتمال حدوث إضطراب إجتماعى أمراً وارداً متى ما حدث تضاؤل فى كميات القات المجلوبة من هناك .... هناك أعداد متزايدة من الصوماليين والإرتريين والأثيوبيين تتدفق على جيبوتى طلباً للعمل فى ميناء جيبوتى الذين يتوهمون أنه يمكن أن يوفر فرص العمل لكل من يريد ، وذلك أمر مناقض للواقع . التوتر العرقى يتزايد فى جيبوتى ...." .

٣٣. فى برقية مؤرخة بتاريخ ١٦ سبتمبر تحت عنوان : " أثيوبيا : محادثات الوزير بالإنابة تيكيدا حول الصومال والقضايا الإقليمية مع داس ياما ملتو : جاء فيها " أن الوزير الأثيوبى بالإنابة تيكيدا ألمو أبلغ المسؤول الأمريكى فى أديس أبابا أنه يرغب فى حدوث تدهور فى العلاقات الجيبوتية الإرترية . البرقية المرسلة من السفير الأمريكى دونالد يا ماماتو تبدأ بما يلى : ... عبر تكيدا عن قلقه من النفوذ الإرترى المتزايد على جيبوتى . بالإضافة الى إتصال ال (CIC) بالرئيس قيلى . وشجع (تكيدا) الحكومة الأمريكية لتتحدث بصراحة مع جيبوتى عن مخاطر سلوكها هذا . ... وأكد تكيدا أن الحكومة الجيبوتية " تسير على الطريق الخطأ" ، وأضاف أن جيبوتى ليست قوية بما يكفى لتستمر فى الإعتقاد بأن صداقة وصبر إثيوبيا مسألة مضمونة و مفروغ منها ..."

٣٤. لكن فى فبراير – مارس ٢٠٠٨م إندلع نزاع حدودى إرترى – جيبوتى مفتعل بشكل متعمد وتم تصعيده ليعزز الأجندة الأمريكية – الأثيوبية ضد إرتريا . وفى هذا الإطار شنت الحكومة الجيبوتية حملة مكثفة ضد إرتريا وإتهمتها بحشد قوات عسكرية على الحدود المعروفة .، لكن الحكومة الفرنسية دحضت هذه الإتهامات حسبما توضحه البرقية التالية : " ... قال السفير الفرنسى لدى جيبوتى دومنيك دوتشريف أنه بينما يتعين عليه الإحاطة علماً بتأكيدات وزير الخارجية الجيبوتى ، إلا أن المراقبين العسكريين الفرنسيين لم يرصدوا أى حشود عسكرية إرترية على الحدود مع جيبوتى ، وأضاف أن طائرة فرنسية ذات أجنحة مثبتة قد أرسلت الى المنطقة فى ١٧ أبريل من نفس العام ولم تلاحظ أى شىء غير عادى ... ولم تشاهد أى حشود عسكرية ضخمة على طول الحدود ... "

٣٥. فى ١٢ مايو ٢٠٠٨م كاان الموقف الفرنسى حول الموضوع لا يزال كما هو ، فقد نقلت رسالة مبعوثة من السفارة الأميريكية فى باريس ما يلى : " ... قالت لو غال أن الجيبوتيين ظلوا يتصلون بها هاتفياً ثلاثة مرات يومياً ، وكان رسالتها إليهم أن يتجنبو إثارة التوتر فى المنطقة بسبب حادث حل نفسه سلميا . وكررت بأنه فى حين يبدو أن النزاع الحدودى الإرترى الأثيوبى ذو جذور قديمة ، لكن لا يبدو أن هناك أسس تاريخية للنزاع الحدودى الإرترى الجيبوتى . ، وهذا فى حد ذاته سبب آخر يدفع الطرفين لتجنب أى تحويل لهذا النزاع الى مشكلة حقيقية ..." .

٣٦. لكن فى الوقت الذى عرضت فيه فرنسا وساطتها لحل النزاع بين إرتريا وجيبوتى ، كانت الولايات المتحدة منذ البداية قد إتخذت موقفاً منحازاً الى جيبوتى ، وحين هاجمت القوات الجيبوتية الوحدات الإرترية فى العاشر من يونيو ٢٠٠٨م ، سارعت الولايات المتحدة الى إدانة ما أسمته " العدوان الإرترى " ، ودفعت مجلس الأمن الى إصدار قرار يدين إرتريا . هذا النهج الأمريكى وضحته وثائق البرقية التى نشرت فى موقع ويكيليكس . وثيقة ويكليكس المؤرخة بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٩م توضح التنسيق الوثيق بين الولايات المتحدة وجيبوتى وتعكس أجندتهم تجاه إرتريا ، حيث جاء فى الوثيقة " ... إستدعى وزير الخارجية محمود يوسف السفير (الأمريكى) فى ١٥ يناير ليعبر له عن شكره لقرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٢ الخاص بالنزاع الحدودى الجيبوتى الأرترى ، وقال يوسف أن الحكومة الجيبوتية مسرورة بالنتائج . وأجاب السفير (الأمريكى) : نحن أيضاً نعتقد أن القرار كان قوياً ... وهو محصلة لتضافر الجهود ، بما فى ذلك التشاور اللصيق الذى كان يتم مع الممثل الدائم الجيبوتى (فى الأمم المتحدة) روبلى أولاهى ، وبشكل منفصل قامت وزارة الخارجية الجيبوتية بتعميم إشعار دبلوماسى يتضمن نص قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٢ على كل البعثات الدبلوماسية العاملة بالبلاد ، مع التركيز على أن مجلس الأمن القى بمسؤولية العدوان على إرتريا ، وأن القرار يطالب إرتريا بسحب قواتها من رأس دوميرا وجزيرة دوميرا خلال خمسة أسابيع . " وإعترف التعميم بأنه من غير المحتمل أن تستجيب حكومة دولة إرتريا بشكل إيجابى للقرار ، وعلق وزير الخارجية الجيبوتى ، بأن على حكومة جيبوتى أن تبدأ من الآن التحضير لوضع

إستراتيجية ل" المرحلة التالية " ، أى بعد إنتهاء مهلة الخمسة اسابيع . وهذه هى النقطة التى ظلت تركز عليها سفارة جيبوتى بشكل متكرر خلال الشهرين الماضيين فى إتصالات كبار مسؤولى الحكومة الجيبوتية ، بمن فيهم يوسف ، و حسن سعيد خيرة ، مستشار الأمن القومى ، وإسماعيل تانى ، السكرتير العام لشؤون الرئاسة ، عرض السفير (الامريكى) فكرة العمل بشكل لصيق مع يوسف الى حين تتمكن حكومة جيبوتى من وضع إستراتيجيتها .

٣. الدور الرئيسى الذى لعبته للولايات المتحدة من إجل إصدار قرارى ١٩٠٧ و٢٠٢٣

٣٧. ظلت الولايات المتحد ولا تزال المهندس الرئيسى للقرارات العقابية التى فرضها مجلس الأمن على إرتريا فى عامى ٢٠٠٩ ، و٢٠١١م على التوالى ، وبعبارات جيندای فريزر ، مساعدة وزير الخارجية للشؤون الأفريقية ، فإن "الإستراتيجية الموضوعة من قبل الولايات المتحدة تتمثل ، فى القاء اللوم على إرتريا ومعاقبتها " لرفضها التخلى عن المسار القانونى ". هذه الحقيقة فضحتها - من بين دلائل أخرى - وثائق برقيات ويكيليكس المتوفرة حالياً لجميع الناس على الشبكة العنكبوتية .

٣٨. حسبما جاء فى هذه البرقيات ، فإن السفيرة سوزان رايس متورطة شخصيا فى الدفع بإتجاه فرض عقوبات على إرتريا تحت حجة " زعزعة الإستقرار الإقليمى " تقول تلك البرقية

"تتبنى أوغندا طرح قرار يفرض العقوبات على إرتريا ، ويغطى موقف جيبوتى ." وجاء فى التفاصيل أن سوزان رايس قد عقدت فى ال ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٩م إجتماعاً مع الرئيس الأوغندى يورى موسفينى : " ... وشددت رايس على أن الولايات المتحدة تؤيد بقوة القرار الذى يتناول موضوع غزو إرتريا لجيبوتى وقالت رايس إنها مسألة مبدئية لا يمكن تجاهلها بالنسبة للولايات المتحدة ، حيث أن هذا التجاهل يضع مصداقية مجلس الأمن فى المحك ، وسيجعل ذلك إرتريا تشعر بأنه يمكنها أن تستمر فى غزو جيرانها دون أن تعاقب . ومن جانبه عبر موسفينى عن قلقه من أن يؤدى دمج موضوعى الصومال وجيبوتى الى تعريض عملية فرص تبنى مشروع قرار فرض العقوبات الى الخطر . سوزان قالت إنها تؤمن بأن هناك فرصة وحيدة لتأمين إقرار القرار . لهذا ينبغى أن تضمن جيبوتى فى القرار ' ونبهت سوزان الى أن المجتمع الدولى لم يواجه إرتريا من قبل بفعالية حين غزت دول مجاورة فى خمسة مناسبات (اليمن ، السودان ، جيبوتى إثيوبيا ، الصومال) . كما لفتت سوزان الإنتباه الى أن مجلس الأمن قد أعطى ارتريا فى يناير مهلة ستة أسابيع للإنسحاب من جيبوتى أو أنها ستواجه عقوبات . " .

٣٩. لم تكن رايس مهتمة بتوفير الأدلة التى تؤكد مزاعمها ضد إرتريا . كما أن ملاحظاتها توضح أن كانت ترغب فى خداع أعضاء جلس ا لأمن من أجل ان مرر أجندتها . : - " ... ذكرت رايس ، يورى موسفينى بأن التجارب السابقة توضح أن مجلس الأمن لن يعيق قراراً مقدماً من قبل عضو من الدول إفريقية ويحظى بتأييد منظمة الإتحاد الإفريقى ، وأشارت الى أنه إذا تبنت كل من بوركينا فاسو وأوغندا هذا

القرار ، فإن البريطانيين سيؤيدونه ، و" سيخفض الفرنسيون رؤوسهم " ، ولن يعترضوا عليه . وزير الخارجية (الأوغندى) كوتيسا قال أن بلاده ليس لديها قلق حقيقى على تضمين جيبونى فى القرار ، وقال أن كل ما يقلقه هو أن الإتحاد الأفريقى لم يصدر أى قرار يتضمن جيبوتى . وأن مندوبى روسيا والصين سيشاوران عواصمهما قبل الموافقة على القرار . نصحت سوزان الوزير الأوغندى كوتيسا أن لا يكون مبالغاً فى الحذر . وجددت التأكيد على أن أى قرار تتقدم به أطراف أفريقية لن يفشل . ونبهت رايس إلى أنه إذا كان هناك تحفظ أو قلق من قبل روسيا والصين لا يمكن تذليله فإنه يمكن معالجة ذلك الأمر قبل طرح القرار للتصويت " .

٤. حملات تشويه متواصلة

٤٠. ظلت وزارة الخارجية الأمريكية ، وخاصة خلال العشرة اعوام الأخير يسكنها هاجس الشيطان الأرترى وحكومته . فتقريرها السنوى عن حقوق الأنسان ملىء بتحريف وتشويهات بالجملة للحقائق والوقائع .

٤١. وزارة الخارجية الإمريكية ولأسباب سياسية بحتة صنفت إرتريا ك " دولة ذات مبعث قلق خاص " فيما يتعلق بالحريات الدينية . والمعروف أن إرتريا دولة علمانية تكن الإحترام لكل الأديان على قدم المساواة ، وإرتريا بلد تعايشت فيه الديانتين المسيحية والإسلامية لأكثر من ١٤٠٠ عام بسلام . إن التهم الملفقة حول الإضطهاد والمضايقات الدينية ظلت تتواصل بشكل قوى لتحقيق غايات بعيدة . وللحقيقة فإن

جهة الرصد هذه تهتم بمجاميع ثانوية لا يزيد عدد أعضائها عن المائتين ، وهى جماعات يتم تمويلها من الخارج . وقد طلب من هذه الجماعات أن تسجل نفسها وفق ما تنص عليه قوانين البلاد وأن تعلن دخلها ، لكنها ظلت تتحدى هذه اللوائح بشكل روتينى ، وترفض الإنصياع لقوانين البلاد .

٤٢. الخلاف حول الحقائب الدبلوماسية أخذ حجماً أكبر من حجمه الحقيقى . فالحادثين اللذين أثيرا فى هذا المجال وقعا عندما بدا أن الإشارات الخارجية الموضوعة على اقفاص الشحن مختلفة عن المحتويات المعلن عنها . ومهما يكن فإن هذه الحاويات لم تحتجز فى الأخير . وقد طلب من السفارة أن تسمح لمسؤولى الجمارك فتح هذه الحاويات بحضور موظفى السفارة الأمريكية . ولكن حين لم تستجب السفارة لذلك طلب منها أن تعيد هذه الحاويات من حيث أتت. مثل هذا الحادث وقع فى مناسبتين فقط ، وفيما عدا ذلك فإن السفارة الأمريكية ظلت تتمتع بحقوق لا تشوبها أى قيود لإدخال مئات الحاويات . وللحقيقة فإن السفارة الإمريكية تشغل من داخلها محطة إعادة بث إذاعى دون إشعار الحكومة الإرترية ودون أن تسعى للحصول على إذن بتشغيل مثل هذه المحطة كما هو منصوص عليه فى إتفاقية فينا حول العلاقات الدبلوماسية .

٤٣. إن إغلاق القنصلية الإرترية فى أوكلاند لا يمكن تفسيره بأنه " معاملة بالمثل " ، فبالدرجة الأولى ، كانت السلطات الإمريكية قد إتخذت إجراءات عدة ضد السفارة الإرترية فى واشنطن بما ذلك ، مصادرة أموال ووثائق بشكل غير قانونى ، لكن الحكومة الإرترية لم تتخذ بالمقابل أى رد فعل إنطلاقاً من مبدأ المعاملة بالمثل ، أما قرار فرض قيود على سفر

الأجانب فى إرتريا الذى بدىء العمل به مؤخراً ، والذى أتخذ على ضوء الأوضاع المتوترة مع إثيوبيا فإنه لم يكن يستهدف السفارة الأمريكية لوحدها ، ومثل هذه الإجراءات المؤقتة التى تتسم بمثل الطبيعة تعتبر ممارسات عادية تقوم بها الدول بشكل روتينى . لذا لا يمكن أن يكون تفسير مساعدة وزير الخارجية مقنعاً فى هذا السياق ، ولهذا ليس هناك أيضاً ٤٠٠ أمريكى يقيمون فى إرتريا قد تأثروا سلباً بهذا الإجراء .

٤٤. إن إتهامات " رعاية الإرهاب " و زعزعة إستقرار المنطقة " هما المزاعم الأكثر منافيةً للمنطق والعقل ، بل هى مزاعم تناقض الغايات البعيدة لوزارة الخارجية الإمريكية . إن موقف إرتريا تجاه الصومال قد أعلن عنه بوضوح فى أكثر من مناسبة ومنبر بما فى ذلك منبرى دورات إجتماعات منظمتى الإيقاد والأمم المتحدة . إن مساواة مطلب إعادة بناء الصومال ، بعد عشرون عاماً من الأذى والخراب ، ب " الإرهاب الإسلامى" يعتبر إما جهل لا يغتفر ، أو تشويه متعمد للحقائق والوقائع . وكما أكدت إرتريا بإستمرار فإن وجود إثنين أو ثلاثة من الإرهابيين الدوليين لا يمكن بأى حال أن يبرر ، ومهما تمت محاولة الشطح بالخيال ، غزو بلد ذو سيادة ، وقتل عشرات الآلاف والتسبب فى نزوح ما يقارب النصف مليون من المدنيين .

٤٥. أما تهمة زعزعة الإستقرار فإنها منافية للعقل والمنطق أيضاً . فلقد غزت أثيوبيا الصومال فى إنتهاك صريح لقرارات مجلس الأمن التى تم تعديلها ل " تلائم الواقع الجديد " لمجرد أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد ذلك . غزو أثيوبيا للصومال تم التخطيط له منذ أمد طويل بتشجيع ضمنى

وتخطيط مشترك مع الوكالات المعنية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية . إن إثيوبيا تنتهك القانون الدولى بإحتلالها لإراضى خاضعة للسيادة الإرترية ، وما يترتب على ذلك من حالة دائمة من التوتر وعدم الإستقرار الإقليمى .

٤٦. على نفس المسار لا يمكن أن يوصف الدور الإيجابى لإرتريا فى السودان ب " تأثير إيجابى لأسباب خاطئة " . صحيح أن ارتريا قد قامت فى مطلع التسعينات وبالتعاون مع أوغندا وإثيوبيا بوضع سياسة إحتواء ضد السودان عندما كانت حكومة الخرطوم تغازل الإرهاب ، وعندما كان مقر بن لادن هناك . حينها كانت الولايات المتحدة – على الأقل بشكل إسمى – تدعم ما كان يسمى وقتها " دول الجبهة الأمامية" . من الواضح أن مساعدة وزير الخارجية لم تراجع ، أو أنها أنها إختارت أن تتعمد تجاهل المواقف المعروفة لحكومتها فى الماضى القريب .

٤٧. أكثر من ذلك ظلت الولايات المتحدة تعمل بشكل محموم – خاصة خلال الخمسة أعوام الأخيرة – من أجل عزل إرتريا ، وتقليص حجم الإستثمارات والتعاون الإقتصادى مع أوروبا والشرق الأوسط على نحو خاص . البرقيات التالية توضح مدى إتساع نطاق هذه الحملات .

٤٨. حسبما جاء فى البرقية المؤرخة ب ٢٩ مايو ٢٠٠٩م وتحت عنوان : إجتماع مع الفريق البلجيكى أف .أم . أيه للشؤون الأفريقية A/S CARTERMS APRIL 23 فإنه وأثناء إستراحة الإفطار (فى صباح ٢٣ أبريل ٢٠٠٩م) قام مسؤول الشؤون الأفريقية الزائر فيليب كارتر ، والمدير الأول للفرع الأفريقى من مؤسسة NSC ميتشيلى قافن بالإلتقاء مع فريق أفريقيا MFA البلجيكى ، وكرر فيليب إتهاماته لإرتريا

وإستفسر عن مساعدات الإتحاد الأوروبى لإرتريا " ... تساءل كارتر أيضاً عن الهبة المالية الكبيرة المقدمة من الإتحاد الأوروبى للنظام الإرترى ... وعبر كارتر عن أمله فى أن يدعم المجتمع الدولى نداءات الإتحاد الأفريقى لفرض العقوبات . كما تساءل كارتر عن الحكمة من وراء تقديم الإتحاد الأوروبى لمبلغ ١٢٢ مليون يورو للنظام الإرترى المنبوذ الذى يزعزع إستقرار المنطقة ... "

٤٩. خلال محادثاته مع ملس زيناوى (رئيس الوزراء) الأثيوبى فى يوم ١٩ نوفمبر ٢٠٠٩م ، أفشى نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية المستر كارل ويفكوف السر المتعلق بحملة الولايات المتحدة الأمريكية لعزل إرتريا " ... إتفق كارل ويفكوف على أنه لا يوجد دليل بأن إرتريا قد حسنت من سلوكها ، وذلك على الرغم - أضاف - من أن الرئيس إسياس قد شرع فى شن هجوم إستهدف الدبلوماسيين الأوروبيين ، وهو مؤشر يوضح أنه ربما يضع فى الإعتبار خيارات أخرى . أكد كارل ويفكوف لملس زيناوى أن الولايات المتحدة ستظل ملتزمة بالعمل على جعل مجلس الأمن يفرض عقوبات على نظام أسمرا ، وأنها ستواصل العمل لتوسيع النقاش بحيث يتجاوز مجموعة P3 وأوغندة من خلال دفعة قوية من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة . وقال أن حكومة الولايات المتحدة قد وسعت جهودها لقطع الدعم عن أسمرا . وأشار فى هذا السياق الى أنه قد تم إرساله فى جولة الى كل من القاهرة والرياض ، وجدة ومدن أخرى لتشجيع الجهود التى تقطع تدفق المساعدات الى أسمرا ، والعمل فى نفس الوقت على الحصول على دعم ملموس للحكومة الإنتقالية الصومالية . وقال أنه لاحظ أن عدداً من دول الإتحاد

الأوروبى التى كانت تدعم أرتريا أكثر من غيرها فى السابق قد بدأت تقبل حقيقة أن أرتريا تلعب دوراً سلبياً خطيراً للغاية فى المنطقة ، وأن المملكة المتحدة بدأت تؤمن الآن أن إرتريا باتت تشكل تهديداً جدياً لأمنها الداخلى ... " .

٥- الأسباب الكامنة وراء العداء التضليلى للولايات المتحدة الأمريكية

٥٠. اللولبية التى تميز عداء السياسة الأمريكية تجاه إرتريا يمكن أختزالها فى سبب مهيمن واحد . وهذه حقيقة تأكدت فى الخمسينات من القرن الماضى وها هى تتأكد الآن ، وهذا السبب لا علاقة له بمبادى القوانين الدولية أو قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان . فقد دأبت الولايات المتحد على الإعتقاد بأن أثيوبيا هى خير من يخدم مصالحها وإستراتيجيتها فى المنطقة ، وذلك بغض النظر عن الحجج الفلسفية التى يطرحها النظام الحاكم فى أديس أبابا . هذه السياسة الثابتة والمهيمنة رسمت أثناء فترة الحرب الباردة فى الخمسينات ، وفى الوقت الحاضر يعبر عن هذه السياسة بوضوح بعبارة " دول الإرتكاز " الإقليمى والتى تم الإفصاح عنها بوضوح فى إستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة لعام ٢٠٠٢م .

٥١. وحينما نستعيد ما حدث خلال النصف الثانى من القرن الماضى نكتشف أن هذه السياسة لا تخدم مصالح إرتريا أو أثيوبيا أو المنطقة بشكل عام ولا حتى مصلحة الولايات المتحدة نفسها ومن سوء الحظ أن نلاحظ أن حماقات القرن الماضى لم يتم إصلاحها فى الوقت الحاضر .